

المحققين على السواء وبين اعداد الحرف في كشف اللؤلؤ في طبع
 طرف احدى الجملتين على طرف الاخر كان ذلك في واقع وقوع كل
 جزم من اعدادها بازا جزم من الثاني وليس الحال في اعدادها وطبيعي
 كذلك بل لا بد لك التطبيق من اعتبارها صليها وقد يتقوى
 كل واحد من اعداد الجملة الباقية بازا كل واحد من اعداد الجملة
 الباقية اذا كانت الجملتان موجودتين معاً في امور الحكمة وان
 لم يكن بين اعدادها ترتيب العقل بفرص ذلك الممكن واقعا
 يظهر الخلف ولا يحتاج في ذلك الفرض الى الملاحظة اعداد
 مفصلة بل يكفي في فرض وقوع ذلك الممكن ملاحظة
 اجمالاً في تلك التطبيقات يدل على ان الاصول الغير المتساوية
 الموجودة معاً محال مطلقاً سواء كان ترتيبها **لداخلة**
 في احوال الشدة والرخوة للنفوس لطفه وفيها ستمه بهيات
 للذات او تام المنكرين بما بين فيها بهيات النفس من حركات
 اما ان النفس او متعلق بمبدأ اخر على سبيل المثال في
 موجودة بله تعلق للسبيل الى اللؤلؤ في النفس لتقبل الفسار
 والذات كان فيها شيء بمنزلة المادة يقبل الفسار ومنه يتبين
 الصورة نفس بالفعل لان العاقد بالفعل غير قابل للفناء

فان العاقد لا يبقى مع الفسار والقابل للفناء لا يكون ما
 باقيا معه لو جوب بن القابل مع المقبول وفيه بحث في ذلك
 قبول الشيء لعدم الفسار وان ذلك الشيء ينبغي متحققا
 محل فيه الفسار وعلى قياس قبوله بله عرض الحالة في ذلك
 معناه ان ذلك الشيء يتقدم في الخارج واداه حصل ذلك الشيء
 في العقل ونحو العقل معه لعدم الخارجي كان عدم الخارجي
 قابلا في العقل على معنى انه منصف به في حد نفسه في العقل الذي الخلق
 اذ ليس الخارج شيئا وجعل عدم قابله بذلك الشيء فتكون مرتبة
 بهتف بل قابلا بزم تركيبها لو كان محل المكان الفسار واخذ
 فيها وهو لم يجر ان يكون امرا قابلا بعينه باقيا لها وهو البدن
 فان البدن كما جاز ان يكون محله المكان وجودا ووجودا
 كما جاز ايضا ان يكون محله المكان عدمها انما واداه قد جاز
 بان النفس الناطقة والكانت مجردة في ذاتها لكنها متعلقة بالبدن
 مدبرة له متصرفه فيه ليصرفه الى ما في تحصيل كمالها الذاتية فهذا
 الذي يتماثل الذي بينهما هو جهة مقارنة النفس للبدن فمنه يظهر
 جاز ان يكون البدن محال للمكان وجودا والنفس وجودا
 يعني ان يكون مستعدا لوجودا متعلقة به فيكون البدن محال

